انعكاسات التقري الفوضوي في موريتانيا على المجال الريفي

د/ أحمد ولد محمد المصطفى بيه
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم الجغرافيا

أبو بكر ولد يحي
باحث في الجغرافيا

الملخص

تثير قضية التقري الفوضوي في موريتانيا اشكالية متشعبة، حيث تعتبر سببا ونتيجة. فهذه الظاهرة تشكل مؤشرا لانهيار المنظومة المجالية الريفية، ناجمة عوامل الطبيعية كالجفاف والتصحر أو عوامل بشرية السياسات التنموية الخاطئة والبنية القبلية الانقسامية للمجتمع الموريتاني.

وقد كان لظاهرة التقري الفوضوي تداعيات على المجال الموريتاني، خصوصا المجال الريفي الذي يعد مركز الثقل التقليدي للسكان، وما تفرضه الكثرة العددية للقرى من تحديات تنموية تتمل في تشتيت الجهود التنموية وتخلف في مجال الخدمات والبنية التحية وتعظيم الفوارق المجالية وتحديات بيئة واجتماعية في هذه المجلات الموسومة بالهشاشة الايكولوجية.

كلمات المفاتيح

التقري الفوضوي، المجال الريفي، الانعكاسات التنموية البيئية، الاختلالات المجالية

المقدمة

شهد المجال الريفي في موريتانيا تحولات عميقة ومتسارعة، سواء من حيث عوامل حركة المجال أو التطور الوظيفي للمجال الريفي، مرتبطة بتحولات اجتماعية واقتصادية وبيئية، لاسيما خلال العقود الأربعة الأخيرة، كان من أبرز مظاهرها تحول معظم سكان موريتانيا من بدو رحل إلى الاستقرار اي مايزيد على 8138 تجمعا[1]، وتدهور الاقتصاد الريفي وتراكم التخلف في مجال البنية التحتية

[1] أحمد محمد المصطفى، أثر سياسة تهيئة المجال على التحولات الريفية في الولايات الجنوبية والجنوبية الشرقية الموريتانية: حالة ولاية الحوض الشرقي، اطروحة دكتوراه في تهيئة المجال، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة لاقليمية، 2017، ص 7

والخدمات، وتعميق ظاهرة التباين بين الولايات ذات الطابع الخدمي والصناعي(انواكشوط، انواذيبو، تيرس الزمور) والأقاليم ذات الطابع الريفي، والتي تسببت فيها عوامل متآزرة الآثار، مثل الأزمة البيو– مناخية الحادة التي تعرضت لها موريتانيا ومعظم دول الساحل، منذ مطلع سبعينات القرن الماضي، التي ضربت التوازنات الكبرى في المجال الموريتاني وخاصة في القطاع ألفلاحي(الرعي–الزراعة) الذي تعرض لخسائر كارثية بسبب ارتباطه بشكل مباشر بالمعطيات المناخية، وكذلك الإقصاء والتهميش الذي تعرض له المجال الريفي في خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها موريتانيا، حيث تركزت معظم الاستثمارات التنموية الموريتانية في تلك الولايات الثلاثة ذات الطابع الصناعي والخدمي، وهو ما عمق الاختلالات المجالية في موريتانيا، وحتى اختلال التوازن وانعدام التكامل داخل الولاية الواحدة بين الوسط الريفي والحضري من جهة أخري، وأدى إلى انهيار بنية المجال التقليدي المعيشي للسكان وغياب الانسجام بين الإنسان ومحيطه الذي يعيش عليه. وتشكل ظاهرة التقري الفوضوي تجلي من تجليات أزمة المجال الريفي الموريتاني سواء تعلق الأمر بالاسباب أو الانعكاسات، ولفهم ظاهرة التقري الفوضوي نورد الفرضيات الأربعة التالية، عن أسباب وانعكاسات هذه الظاهرة على المجال الريفي:

- ساهمت الأزمة البيئية في تنامي ظاهرة التقري الفوضوي؛
- كما أن البنية المجتمعية القبلية شديدة الإنقسام عمقت تنامي ظاهرة التقري الفوضوي في المجال الموريتاني؛
- لقد اسهمت الكثرة العددية للقرى في الأقاليم الريفية إلى تراكم التخلف في مجال البنية التحتية وتفاقم الفروق المجالية في المجال الموريتاني؛
- كما أن الكثرة العددية للقرى في المجلات الريفية ساهمت في تدهور الوسط البيئيي.

وللاجابة على هذه الاشكالية والفرضيات وظفت خصائص المنهجين الكمي والوصفي، حيث وظف المنهج الكمي في توطين الظواهر في أشكال بيانية وتشخيصها وتحليلها بواسطة المنهج الوصفي.
وكما أثرنا سابقا فإن المجال الريفي الموريتاني يعيش تحولات جذرية يمكن رصد بعض جوانبها خصوصا في التطور العددي للتجمهات الريفية من خلال المؤشرات الإحصائية التالية:

- تناقص نسبة البدو الرحل في موريتانيا من 75% الذين كانوا يشكلونها من سكان البلاد حسب نتائج المسح في الفترة ما بين(1962-1965) إلى 1% حسب نتائج إحصاء 2013[1]. وهذا يعني تخلي البدو الرحل عن حياة الظعن ورغبتهم في الاستقرار اضطرارا أو اختيارا، حيث أخذ هذا الاستقرار مظهرين: إما بالنزوح نحو المدن المتوسطة أو الكبرى مثل انواكشوط أو الإستقرار في تجمعات قروية حيث تنامي عدد التجمعات القروية من 2342 قرية حسب إحصاء سنة 1977 إلى 5561 قرية حسب إحصاء 2000[2] إلى 8138 قرية حسب إحصاء 2013، هذا التزايد في عدد التجمعات القروية والتوزيع غير المنتظم على المجال هو الذي يطلق عليه التقري الفوضوي نظرا لطابعه الفوضوي، وهذه الظاهرة تعتبر موضوعا بالغ الأهمية تستدعي الكثير من الجهود البحثية، لما تشكله من انعكاسات سلبية على المجال الريفي بشكل خاص والمجال الموريتاني بشكل عام، حيث تعتبر أحد أبرز التحديات التي تواجه جهود التنمية في موريتانيا، ومسؤولة إلى حد كبيرعن تفاقم مشكلة الاختلالات بين الأقاليم والجهات في موريتانيا. لذا فإن الجهد البحثي سوف ينصب على تحليل أسباب الظاهرة والنتائج المترتبة عليها واستشراف علاقة متوازنة بين سكان الريف الموريتانيين ومجالهم تضمن تنمية مجالية مستدامة. مدفوعين بالأهمية الديمغرافية لسكان الريف حاليا بموريتانيا(نسبة 51% من السكان)[3] واستحواذهم على معظم اليد العاملة في موريتانيا (53%) ومساهمة هذا القطاع ب 18% من الناتج الإجمالي الخام فضلا عن الأهمية البيئية للمجال الريفي الذي ترتبط به معظم الموارد الطبيعية(المياه، التربة، والغابات.....).

وسوف نعالج هذا الإشكالية في ثلاث فقرات:

الفقرة الأولى: تشخيص التوزيع المجالي لتطور ظاهرة التقري الفوضوي؛

الفقرة الثانية: أسباب التقري الفضوي؛

الفقرة الثالثة: انعكاسات ظاهرة التقري الفوضوي على المجال الريفي.

الفقرة الأولى: التوزيع المجالي لتطور ظاهرة التقري الفوضوي

لم تتوفر المعطيات الإحصائية عن السكان في موريتانيا إلا من خلال الفترة الممتدة بين 1965-2013، حيث كان أول إحصاء (1965) مسحا لغرض تحديد عدد سكان الريف والحضر والأخير

---

[1] Stratégie d'encadrement de la sédentarisation ; rapport final 2009, recensement 201, p. 8

[2] *Ibid*, p. 9

[3] *Ibidem*.

من 2013 كان آخر إحصاء شامل عرفته موريتانيا. كما لم تتوفر معلومات عن عدد التجمعات القروية إلا خلال الإحصاءات الشاملة الأربعة التالية 1977-1988-2000-2013.

وقد شكل ضيق الفترة التي توفرت فيها معطيات عن عدد التجمعات عقبة، حالت دون إعطاء صورة أكثر وضوحا عن تطور ظاهرة التقري الفوضوي، وخصوصا الفترة التي نعتقد أن توفرها كان يمكن أن يكون له أهمية بالنسبة لهذه الظاهرة(1970-1973)، حيث تمثل هذه الفترة قمة الجفاف الأولى، ولملء هذا الفراغ سوف نعتمد مؤشرات تناقص البدو الرحل باعتبارهم المصدر الأول لزيادة عدد التجمعات، والزيادة العددية لهذه التجمعات.

I- مؤشر تناقص البدو الرحل المصدر الأول للتجمعات الريفية: كما تقدم فإنه خلال العقود الأربعة الأخيرة تناقص سكان البدو الرحل بشكل حاد جدا في موريتانيا وهو ما تبين من خلال نتائج الإحصاءات والمسوح التالية:

- ما كشفته نتائج المسح الديمغرافي في الفترة 1962- 1965، والتي تعتبر أول بيانات عامة عن الساكنة الموريتانية ذات مصداقية، حيث أظهرت نتائج هذا المسح أن عدد السكان في موريتانيا يقدر ب 1098800 نسمة وأن نسبة 75%[1] من هؤلاء السكان هم بدو رحل، وهم بذلك يتجاوزون بشكل كبير السكان المستقرين سواء في القرى أو في المدن، مكرسة في تلك الفترة حالة نادرة في العالم المعاصر.

في حين كانت نتائج الإحصاء الأخير 2013 مناقضة بشكل عميق لنتائج المسح السابق، إذ لم يعد سكان البدو الرحل يشكلون أكثر من 1%[1] من إجمالي عدد السكان البالغ 3537368 نسمة، وقد انعكست هذه الظاهرة في النسب التي أصبحت تمثلها الساكنة المستقرة في الوسطين الريفي والحضري والتي وصلت 99% بالإحصاء الأخير، والملاحظ أن تلك الزيادات التي شهدها الوسط المستقر والتي قابلها تناقص في سكان البدو الرحل في موريتانيا، صاحبها زيادة في التجمعات السكنية localité s'établissait والذي يظهر من خلال الزيادات العددية للتجمعات القروية.

2- التطور العددي للتجمعات القروية في تعدادات 1977-1988-2000-2013: حسب الإحصاءات الأربعة الشاملة التي شهدتها موريتانيا إلى اليوم، عدد التجمعات القروية أخذ مسارا

[1] ONS : rapport enquête démographique de 1965 en Mauritanie, p. 23
[1] ONS ; RGPH ; rapport 2014. p. 24.

تصاعديا، حيث كان عدد هذه التجمعات سنة 1977 في حدود 2342 تجمعا وفي سنة 1988 كان عدد هذه التجمعات 3331 تجمعا وفي إحصاء 2000 وصل عددهم إلى 5561 تجمعا سكنيا، وحسب الإحصاء الأخير والذي كان 2013 وصل عدد التجمعات السكنية في موريتانيا إلى 8138 تجمعا كلها ريفية باستثناء 53 تجمعا تدخل في النطاق الحضري حسب المعيار الموريتاني(الذي يعتمد معيار الحجم الديمغرافي 5000 نسمة والمعيار الإداري عواصم المقاطعات والتاريخي المدن القديمة الأربعة[1] للتميز بين الوسط الريفي والحضري). نسق التزايد السريع لإنشاء التجمعات localités القروية في الفترات المحددة سابقا، يعكس دينامية قروية تتميز بسيادة القرى الصغيرة الحجم، حيث أن نسبة 88,5% من هذه التجمعات القروية ساكنتها أقل من 500 نسمة(انظر الجدول الملحق)، وهي بالطبع لاتتوزع على المجال بشكل متوازن بل هي متفاوتة من حيث التوزيع الجغرافي، فهذه الظاهرة تتركز أساسا في جنوب وجنوب غرب موريتانيا مركز الثقل التقليدي للسكان كما في الخريطة والجدول الملحق.

[1] محمد بباه ناصر، بعض ملامح التحضر في موريتانيا، حوليات كلية الآداب العلوم الإنسانية، جامعة انواكشوط، العدد الأول 1990.

الخريطة(1) التطورالعددي للتجمات القروية والتوزيع الجغرافي لها انطلاقا من الجدول الملحق

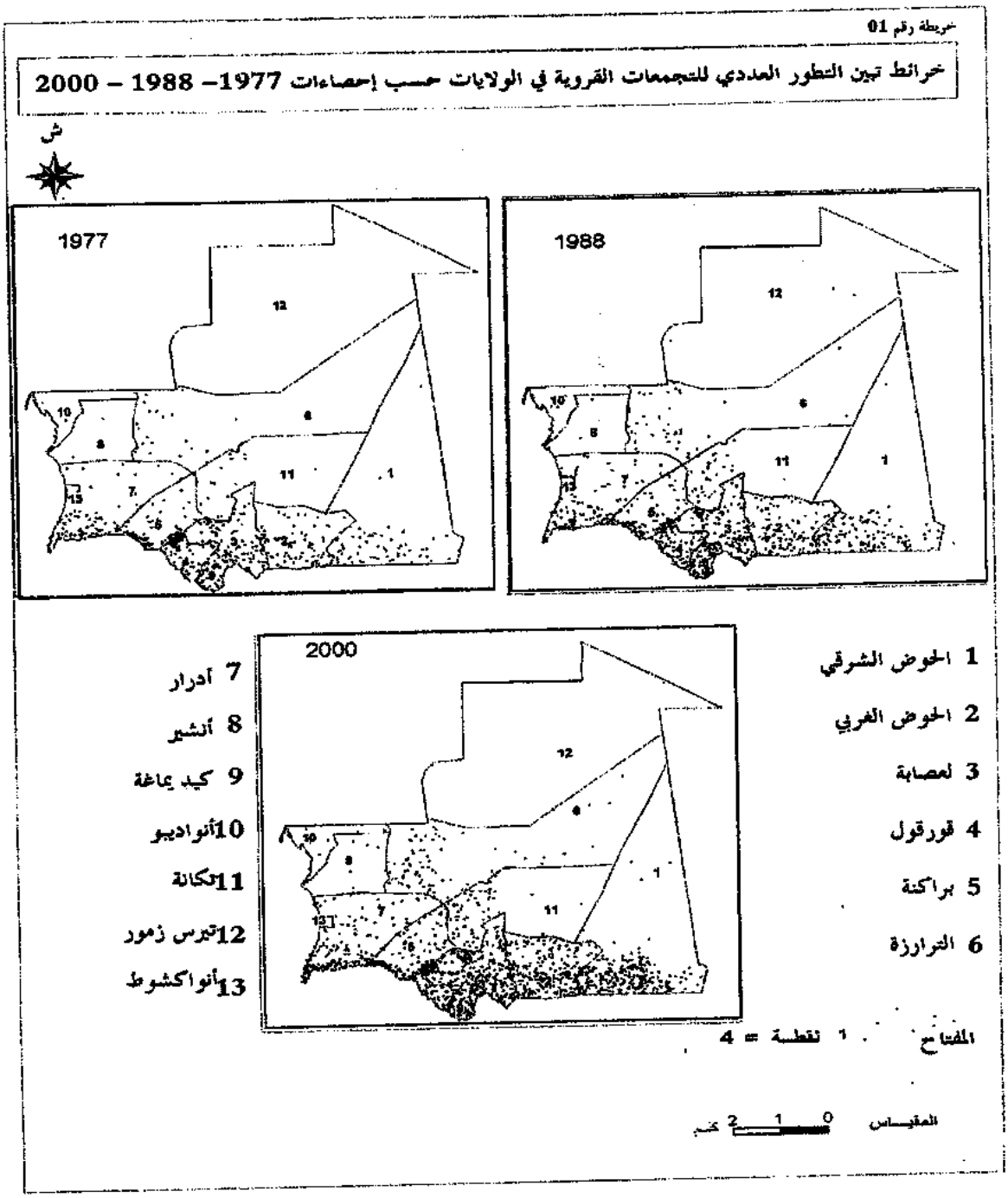

المصدر: من إنجاز الباحثين اعتمادا على الخريطة الإدارية الموريتانية وإحصاءات 1977-1988- 2000

3- الفروق الإقليمية لتوزيع التقري الفوضوي في موريتانيا: نشير في البداية إلى عدم دخولنا في جدلية تحديد مفهوم الإقليم مستعيضين عن ذلك بالتقسيم الإقليمي الذي قدمه المخطط الوطني لتهيئة المجال SNAT سنة 1987 لموريتانيا، حيث قسم هذا المخطط موريتانيا إلى خمسة أقاليم انطلاقا من الموارد الطبيعة والبشرية التي يمتلكها كل إقليم[1] والتي نلخصها في الجدول التالي:

الجدول1: حجم توزيع القرى بين الأقاليم مع عدد السكان حسب إحصاء 2013 انطلاقا من الجدول في الملحق

الأقاليم	عدد الولايات		عدد القرى	النسبة % لعدد القرى	عدد السكان
الإقليم الشمالي (معدني)	2	(تيرس الزمور، انشيري)	87 قرية	1	72900 نسمة
الإقليم الأوسط (الولجات)	2	(آدرار، تكانت)	675 قرية	8,3	143620 نسمة
إقليم الخدمات(الأقطاب الحضرية)	2	(انواكشوط، انواذيبو)	97 قرية	1,2	1082178 نسمة
الإقليم الجنوبي(نهر السنغال) الزراعي	3	(الترارزة، لبراكنة، غورغول)	2240 قرية	27,52	920967 نسمة
الإقليم الجنوبي الشرقي الرعوي	4	(الحوض الشرقي، الحوض الغربي، لعصابة، كيديماغة)	5039 قرية	61,90	1024703 نسمة

المصدر: المخطط الوطني لتهيئة المجال 1987 وإحصاء 2013 بتصرف من الباحثين.

وانطلاقا من الجدول1 نلاحظ أن توزيع القرى يتماشى مع المعطيات الطبيعية، حيث تركز معظم القرى في الإقليم الجنوبي والجنوبي الشرقي(أكثر من 89% من مجموع القرى)، حيث تتوفر الموارد الرعوية والزراعية النشاط المرتبط تقليديا بالقرى، على العكس من الأقاليم الأخرى التي توجد ضمن المناطق المتصحرة التي تمثل أكثر من 80% من مساحة موريتانيا البالغة نحو 1030700 كلم^2، والجزء المتبقي الذي يشكل تقليديا مركز الثقل السكاني في موريتانيا حيث تنتشر القرى والأنشطة التقليدية في هذا الجزء الذي لايتجاوز 20% من مساحة موريتانيا في الجنوب والجنوب الشرقي. وقد

[1] Schema national d'aménagement du territoire, ministere de l'interieur, DATAR, AVRIL 1987, P. 10

لاحظنا وجود إرتباط قوي إيجابي يصل إلى(0.78)[1] بين عدد التجمعات القروية وكمية الأمطار المتساقطة أي أنه كلما زادت كميات الأمطار في إقليم كلما زاد عدد التجمعات القروية فيه.

4 – الفروق الإقليمية من حيث حجم القرى: من خلال العرض السابق يتبين ان نسبة 89,42% من القرى توجد في الإقليمين الجنوبي الشرقي والاقليم الجنوبي(نهر السنغالي) ولكن بنسب مختلفة حيث يمثل الإقليم الجنوبي الشرقي نسبة90،61% من القرى لوحده.

من خلال معطيات الجدول 2 يمكن الخروج بالملاحظات التالية فيما يتعلق بأحجام القرى؟

– سيادة القري الصغيرة جدا والصغيرة[2] التي يكون حجمها أقل من 500 نسمة التي تمثل نسبة 88% من مجموع القرى؛

–أن معظم القرى الصغيرة والصغيرة جدا توجد في الإقليم الجنوبي الشرقي وهو ما يعزز القول بالترابط بين القرى الصغيرة والصغيرة جدا وممارسة نشاط الرعي الذي يتطلب الإنتشار حيث تسعى كل جماعة إلى إيجاد مراعي وحمى خاصا بها؛

– إن القرى الكبيرة تتواجد أكثر في إقليم نهر السنغال، ويعود ذلك إلى إعتماد معظم السكان لمهنة الزراعة التي تميل في العادة إلى التركز والنشاط الجماعي.

يمكن من خلال العرض السابق الخروج بالنتائج التالية:

– أن القرى تنتشر أساسا في الأقاليم التي يسود فيها النشاط الفلاحي(الرعي والزراعة) وخاصة النشاط الرعوي؛

– أن معظم القرى صغيرة الحجم وتنتشر أساسا في الإقليم الجنوبي الشرقي، وفي هذه الحالة يكون من المفيد التساؤل عن أسباب التقري الفوضوي.

---

[1] تطبيق معامل الإرتباط ما بين كمية الأمطار وتنامي عدد القرى في الفترة ما بين 2000 و2013 اعتمادا على الإحصاءين ويتصرف من الباحثين.

[2] تصنيف القرى حسب المعايير الواردة في إحصاء 2000.

الجدول 2: التوزيع الإقليمي للقرى حسب أنواعها وأحجامها بالنسمات

أقاليم	نوع القرية Type de localité				
	قرية صغيرة جدا من 0-200	قرية صغيرة من 200- 499	قرية 500- 999	قرية كبيرة 1000- 4999	مدينة 5000 فما فوق
قليم الجنوب الشرقي(الحوض الشرقي، وض الغربي، لعصابة، كيديماغة) رعوي- زراعي	2165	833	172	71	13
يم النهر السنغالي(الترارزة، البراكنة، ورغول) زراعي-رعوية	872	490	189	128	18
قليم الأوسط النخيل والسياحة(آدرار، انت)	412	98	15	8	2
قليم الشمالي المعدني(ازويرات، شيري)	25	4	-	-	2
يم الخدمات(انواكشوط، انواذيبو) قطاب الحضرية	29	5		2	10

مصدر: إعداد الباحثان إعتمادا على الجدول

الخريطة رقم 2: التقسيم الإقليمي لموريتانيا حسب SNAT 1987

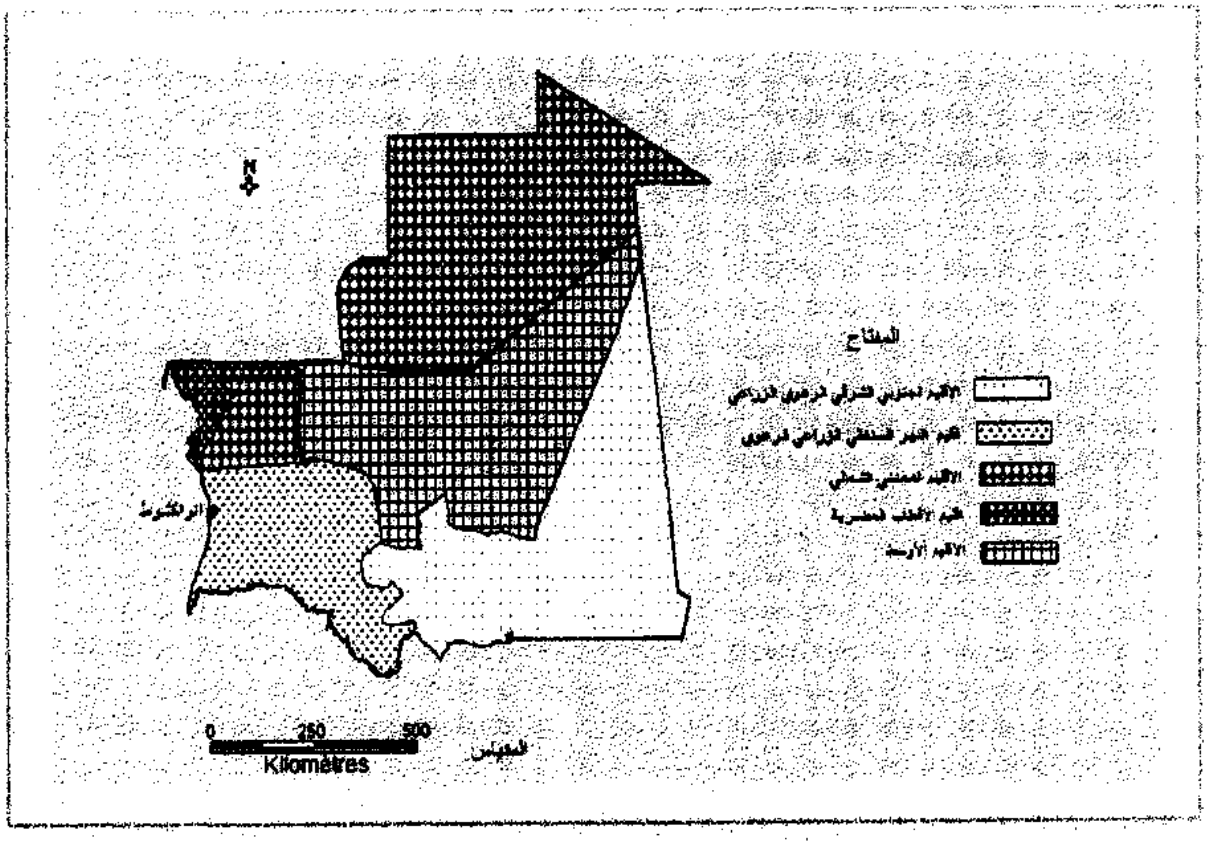

المصدر: من انجاز الباحثين إعتمادا على التقسيم الإقليمي الذي اقترحه المخطط الوطني لتهيئة المجال الموريتاني 1987

الفقرة الثانية: أسباب التقري الفوضوي في موريتانيا

كما ورد في المقدمة فإن التقري الفوضوي يعتبر أحد مظاهر انهيار منظومة المجال الريفي التقليدي في موريتانيا بفعل عوامل طبيعية وبشرية متفاوتة من حيث قوة التأثير نلخصها في العناصرالتالية:

1- **العوامل الطبيعية:** يعد الوسط الطبيعي في موريتانيا ضاغطا بحكم كونهقاحلا، حيث عرف تدهورا شديدا خلال العقودالأخيرة السابقة تحت تأثير متآزر لعوامل الجفاف والتصحر. وتفسر قساوة المحيط الطبيعي إلى حد كبير عدم تكافؤ توزيع السكان البالغ (3537368) نسمة حسب إحصاء 2013 على مساحة شاسعة(1030700) كلم^2، حيث تعيش الغالبية العظمى من السكان في 20%

من مساحة البلاد أي النطاق الساحلي[1] الذي يتلقى كميات أكبر من الأمطار في جنوب وجنوب شرق البلاد، والباقي عبارة عن أراضي صحراوية قاحلة. وسوف نركز على دراسة مساهمة ظاهرتي الجفاف والتصحر في تنامي ظاهرة التقري الفوضوي؛

-الجفاف والتصحر: ينبغي الإشارة إلى أن ظاهرة الجفاف ليست جديدة على المجال الموريتاني، فقد عرفت موريتانيا موجات عديد من الجفاف قديما، لكن الشيء الذي تغير خصوصا مع بداية سبعينيات القرن العشرين كما هو الحال في دول الساحل الإفريقي، هو تلك الشدة والدورية المتكررة حيث أصبح الجفاف يعاود المجال الموريتاني من كل 8 سنوات[2]، وهذا ما يرمز إلى عمق التحول في الظروف المناخية والذي لا شك سوف ينعكس على السكان. وقد تميز الجفاف الأخير بقمتين حادتين خلال الفترتين التاليتين: هما(1970-1973) و(1983-1984)[3] واللتان كان لهما وقع شديد على الإقتصاد الريفي بشقيه الرعوي والزراعي، وهو ما دفع الكثير من الباحثين إلى ربط ظاهرتي الهجرة أو النزوح الريفي وظاهرة التقري الفوضوي مع تراجع نسبة سكان البدو الرحل من مجموع السكان بهاتين االموجتين من الجفاف، حيث أدت الأزمة البيومناخية التي تعاني منها موريتانيا منذ عقود إلى هجرة خطوط تساوي المطر نحو الجنوب، فازداد بذلك النطاق الصحراوي على حساب المجال الساحلي، مما أدى إلى اختفاء عشرات الآلاف من الهكتارات التي كانت تشغلها المراعي والغابات والمزارع، حيث تفاقمت ظاهرة التصحر بشكل كبير. فقد تسبب ذلك في نفوق الكثيرمن الثروة الحيوانية وتدهور المراعي والغطاء النباتي وإفقار للتربة وتدهور الموارد المائية وتدني الإنتاجية.

كل هذه الإكراهات البيئية دفعت السكان البدو الرحل الذين كانوا يشكلون غالبية السكان في موريتانيا إما إلى النزوح نحو المدن الكبيرة مشكلة أحزمة بائسة حولها، إذ لم تكن قادرة على استيعاب موجات الهجرة القادمة من الريف نحوها، أو أن يستقر أولئك البدو الرحل في تجمعات قروية قرب مناطق ظعنهم وهي التي سوف تتطور إلى قرى تفتقد إلى كل شيء من مستلزمات البقاء.

---

[1] الساحلي في هذه الحالة مفهوم مناخي يعني الإقليم الساحلي، حيث يسود في موريتانيا إقليمان مناخيان الصحراوي والساحلي.

[2] Les scénarios climatiques en Mauritanie, CHANGEMENT CLIMATIQUE PROCESSUS ET VULNÉRABILITÉ DU PAYS, rapport،2011 p. 125

[3] سيدي عبد الله ولد المحبوبي، الهجرة والتنمية الثنائي الحرج، مرجع سبق ذكره، ص 184.

2 - غياب البعد المجالي في السياسات التنموية المنتهجة: يطرح هذا الموضوع إشكالية العلاقة بين المجال والتنمية، فالتنمية لكي تكون متوازنة ينبغي أن ترتكز على ثلاثة أبعاد: بعد قطاعي وبعد زماني وبعد مكاني لكي تمنع الإستقطاب المجالي، وهو الشيء الذي لم يقع حيث استقطب الإقليم الحضري والإقليم المعدني جل الإستثمارات المخصصة في خطط وبرامج التنمية المطبقة في موريتانيا منذ 1963-1985، وكذلك برامج الإصلاح الهيكلي التي تلتها، كما كانت نسبة التنفيذ عالية فيها على العكس من الأقاليم الأخرى ذات الطابع الريفي، حيث لم تنل إلا القليل من الإستثمارات وكانت نسبة التنفيذ فيها منخفضة جدا. وهذا ما أدى إلى توزيع مشوه لمزايا التنمية على الأقاليم كتوزيع البنى التحتية والتجهيزات فقد حظي الإقليم الحضري(العاصمة انواكشوط ثم انواذيبو) وكذلك الإقليم المعدني بمعظم الإستثمارات(وأصبحوا القلب النابض وسط أطراف مشلولة)، بينما تم إهمال وتهميش الأقاليم الرعوية الزراعية ذات الأغلبية السكانية. لهذا انحسر النشاط الإقتصادي في مثلث تقع على رأسه انواكشوط -انواذيبو-ازويرات حيث البنية التحتية في انواكشوط وقطاع الصيد في انواذيبو وقطاع التعدين في ازويرات، في المقابل تم إهمال القطاع الفلاحي(الزراعة والرعي) الذي كان يشكل الشريان الحيوي في الإقتصاد الوطني على الرغم من تراجع نسبته في الناتج المحلي الإجمالي وعدد المشتغلين به بعد حلول الجفاف، فقد أوضحت الخطة الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الموريتانية(1963-1966) أن 90% من السكان يعيلها القطاع الريفي آنذاك، وأن 95% من العمال النشطين يعملون في هذا القطاع[1]، على الرغم من تراجع أهمية هذا القطاع سواء من حيث مساهمته في الاقتصاد الوطني أو من حيث عدد اليد العاملة فيه، حسب ما تبينه نتائج الإحصاء الأخير (2013) حيث أصبح يمثل 51% من اليد العاملة ونسبة 20% من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من أهمية القطاع الريفي فإنه تعرض للتهميش في ظل ظروف مناخية صعبة كان يرزح تحت وطئتها مثل الجفاف الذي تميز بالقساوة والدورية السريعة وهو ما ألحق أضرارا فادحة بالاقتصاد التقليدي الريفي خاصة الثروة الحيوانية التي كانت الركن الأساسي للإقتصاد الريفي.

[1] عبدوتي ولد عالي، مدخل إلى الاقتصاد الموريتاني، المسير، الملامح، والمؤشرات، المركز الموريتاني للدراسات، 2011، ص 45

3 – **البعد الإجتماعي:** تمثل في تغييب الأبعاد الإجتماعية بالمراحل الأولى في تأسيس الدولة، حيث أعطيت الأولوية للبعد السياسي في إنشاء الدولة الحديثة وتدعيم السلطة المركزية، مما تطلب تغييب المستوى المحلي والجهوي والقطع مع السلطة التقليدية الترابية القبلية والمحلية، وهو ما جعل المجتمع التقليدي يفقد تماسكه وسيطرته على المجال، وتمثل المؤشرات التالية عوامل ساهمت في تنامي التقري الفوضوي. حيث أدت إلى تعميق مشاكل الملكية العقارية وحدة البنية الإنقسامية القبلية، وكذلك لعب تكوين البلديات 1986–1988م، وبروز مشكلة التمثيل الذي دفع الكثير من السكان إلى إنشاء قرى خاصة بها تعبر عن التوجه السياسي للجماعة المنشئة لها.

كل هذه العوامل المشتركة أدت إلى انفجار في بنية المجال الريفي التقليدي بشقيه الإقتصادي والإجتماعي وبروز ظاهرة التقري الفوضوي، فما هي انعكاساتها على المجال الريفي؟

الفقرة الثالثة: الإنعكاسات المجالية للتقري الفوضوي:

يعتبر التقري الفوضوي نتيجة وسببا، فهو كما سبق نتيجة لظروف طبيعية ناجمة عن الجفاف والتصحر وكذلك التهميش الذي تعرض له المجال الريفي في خطط وبرامج التنمية الموريتانية، مما أدى إلى انهيار بنية النظام الريفي التقليدي، والتي يعتبر التقري الفوضوي أحد مظاهر انعكاساتها، من جهة ثانية أسهم التقري الفوضوي في تعميق أزمة المجال الريفي اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا، وتخلف البنية التحتية والتجهيزات، زيادة على تفاقم الاختلالات المجالية بين الأقاليم ذات الطابع الريفي والإقليم الحضري؟

1 –**الإنعكاسات الإجتماعية للتقري الفوضوي:** لقد أدت الكثرة العددية للقرى وصغر حجم معظمها إلى حرمان الكثير منها من معظم الخدمات التعليمية، الصحية، والبنية التحتية كالطرق والتجهيزات وبالتالي انتشار الفقر والبطالة والأمية والهجرة، لذا سوف نتطرق إلى كل من الهجرة والفقر والأمية.

1– 1 – **الهجرة:** نشير في البداية إلى أن الإحصاءات لا توفر بيانات عن الهجرة من الريف نحو المدن، ولسد هذا الفراغ سوف نلجأ إلى المؤشرات التالية:

- تنامى سكان الحضر في موريتانيا بشكل سريع جدا، حيث انتقلت نسبتهم من إجمالي عدد السكان من 3% حسب المسح المنجز(62–65) إلى أكثر من 48.7% حسب إحصاء

2013م، بمتوسط نموسنوي يصل 5% في حين كان سكان البدو الرحل في هذه المرحلة يتناقصون بمعدل 6.3%[1] سنويا.

- النمو السريع لمدينة انواكشوط العاصمة التي انتقل الوزن النسبي الذي تمثله من إجمالي عدد السكان من 10% حسب إحصاء 1977 إلى ما يقرب من 30% حسب إحصاء 2013، بينما تراجع الوزن النسبي الذي تشكله الولايات ذات الطابع الريفي من إجمالي عدد السكان، وكان صافي الهجرة سالبا في الولايات الريفية، وموجبا في الولايات التي تنتمي إلى الإقليم الحضري(انواكشوط، انواذيبو) والإقليم المعدني(ازويرات)[2].

هذه المؤشرات السابقة تدل على التراجع المستمر لسكان الريف مقابل التزايد العددي لسكان الحضر خصوصا انواكشوط(الحاضرة الكبرى في البلاد)، وهذا ما يثير إشكالية قدرة المراكز الحضرية على امتصاص هذه الكتل البشرية التي تصل إليها من القرى، وهذا إشكال آخر طبعاً لسنا بصدد دراسته الآن وهذه الهجرة تعود بالأساس إلى تفاقم الفروق المجالية بين الريف والحضر خصوصا انواكشوط، مثل إمكانية النفاذ إلى الخدمات الأساسية(المياه الصالحة للشرب، التعليم، الصحة...) حيث راكم المجال الريفي في موريتانيا نقصا حادا في البنية التحتية والخدمات، تجذر خلال عقود أسهم في تعميقها التقري الفوضوي نظرا للكثرة العددية للقرى، وبالتالي يصعب على أي دولة تمتلك موارد اقتصادية وبشرية ضخمة القدرة على توفيرا لخدمات التعليمية، والصحية، والمياه، والطرق لهذا العدد الكبير من القرى لما يتطلبه من تعبئة هائلة لموارد اقتصادية وبشرية بالأحرى بلد محدود الموارد الطبيعية والبشرية مثل موريتانيا.

1-2 الفقر: حسب نتائج المسح الدائم للظروف المعشية للسكان المنجز 2008م في موريتانيا لتحديد ملامح الفقر فإن نسبة 42% من السكان يعيشون تحت مستوى خط الفقر[3]. وحسب نفس الدراسة فإن الفقر ظاهرة ريفية حيث يستحوذ الوسط الريفي على 77% من الفقراء في موريتانيا

---

[1] وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، المكتب الوطني للإحصاء، الإسقاطات السكانية 2000-2030، ص 11.

[2] سيدي عبد الله ولد المحبوبي، مرجع سبق ذكره، ص 153.

[3] الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر 2011-2015، ص 25.

ويتمدد من الريف إلى المناطق الحضرية، حيث ساهمت هجرة سكان الأرياف إلى المدن في تشكيل جيوب جديدة للفقر في الأحياء المحيطة بها.

ويتخذ الفقر ثلاثة أبعاد: الفقر النقدي، الفقر من حيث الظروف المعيشية، الفقر من حيث المقومات، حيث تتركز معظم مقومات الفقر في الريف بسبب تدني إنتاجية الأنشطة الريفية التي ساهم فيها التدهور البيئي المستمر وانتشار البطالة، وارتفاع الأمية، كما كان ينظر إلى الريف على أنه سلة الغذاء للمجتمع ككل، لكن الريف الموريتاني اليوم يستورد معظم حاجياته الغذائية.

يعتبر الفقر النقدي ظاهرة ريفية حيث ينتشر في الريف بنسبة 59.5% مقابل 24.8% في الوسط الحضري[1] وبشكل عام فإن المناطق الريفية في موريتانيا تضم أكثر من ثلاثة أرباع أي حوالي(77.7%) من الفقراء في موريتانيا. كما تعتبرالأقاليم التي تنتشر فيها القرى هي الأشد فقرا وتحتوي على ما يسمى مثلث الفقر في موريتانيا.

1-3- **الأمية:** حسب تقرير الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر 2011 فإن الأمية لا تزال مرتفعة في موريتانيا على الرغم من الجهود المبذولة لمكافحتها، حيث تصل إلى 40% من السكان فوق السن 15(الذين لا يكتبون ولا يقرؤون)، لكن هذه النسبة ليست متوازنة فهي تتمايز مجاليا حسب الأوساط والنوع، حيث ترتفع في الوسط الريفي إذ تصل إلى 57% وتصل هذه النسبة إلى 60%[2] لدى النساء الريفيات.

2- **الإنعكاسات الاقتصادية على المجال الريفي:** حيث أدت إلى ضعف مردودية الفلاحة وسيادة الزراعة المعاشية، انعدام الأنشطة الاقتصادية الموازية، وتدني الدخل الفردي، وقد نتج عن ذلك تكريس التبعية الإقتصادية ،وضعف الاقتصاد الريفي بشكل خاص. تقليديا موريتانيا بلد رعوي في المقام الأول ،فهي تمتلك ثروة حيوانية كبيرة حوالي 1.354 مليون رأس من الأبقار، و1.350 مليون رأس الإبل و15.9 من الأغنام[3]، ويساهم هذا القطاع بنسبة تتراوح ما بين 11% و15% من الناتج المحلي الإجمالي PIB[4] ويعود هذا التذبذب في مساهمة هذا القطاع إلى الإرتباط الشديد

---

[1] الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر 2011-2015، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[2] نفس المرجع، ص 7.

[3] التقرير السنوي لوزارة التنمية الريفية سنة 2010.

[4] الحالة الراهنة للقطاع الزراعي والرعوي في موريتانيا 2007، مرجع سبق ذكره، ص 23

بكمية الإمطار التي تتميز بالتذبذب في هذه المنطقة وقدساهم التقري الفوضوي في تحول نظم الرعي حيث تراجع الرعي البدوي L'élevage nomade والرعي الانتجاعي L'ELEVAGE TRANSHUMAN لصالح الرعي شبه المستقر والمستقر SEMI-SEDENTAIRE ou SEDENTAIRE مما انعكس سلبا على مردودية هذا النشاط.

الزراعة: يأتي النشاط الزراعي في المقام الثاني في القطاع الريفي من حيث الأهمية الإقتصادية إذ يساهم هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح ما بين 3% إلى 5%[1]، ويساهم بنسبة 30% من الإحتياجات الغذائية لموريتانيا، ويقسم هذا النشاط إلى ثلاثة أنواع: الزراعة المطرية وهي الأكثر انتشارا، زراعة الواحات، الزراعة المروية، ويساهم هذا القطاع في امتصاص أعداد كبيرة من اليد العاملة غير المؤهلة، حيث تعمل فيه نسبة 62% من اليد العاملة[2] وقد ساهم التقري الفوضوي في زيادة اليد العاملة في القطاع الزراعي في البداية، لكنه نتيجة لضعف المردودية فقد هاجرت هذا القطاع بسرعة. ويمكن عموما أن نجمل أهم المشاكل في هذا القطاع في بدائية الوسائل، ضعف رأس المال، قلة التأطير، انتشار الأمية، وهي إشكاليات فاقمتها ظاهرة التقري الفوضوي.

3- **الإنعكاسات الطبيعية:** مثل تدهور الوسط الطبيعي(الموارد المائية ،التربة، المراعي، والغطاء النباتي)

تعد موريتانيا بلدا صحراويا تحتل الصحراء ¾ من مساحتها البالغة 1030700 كلم^2، وتبقى نسبة 20% لم تصلها الصحراء بعد وهي التي ينتشر فيها السكان والأنشطة، وهي تشمل الإقليمان الجنوبي الشرقي والجنوبي(الأقاليم الريفية)، ونظرا لقربها من الصحراء فإنها تتميز بالهشاشة الإيكلوجية، ويزحف التصحر نحوها سنويا، وقد ساهمت ظاهرة التقري الفوضوي في استنزاف الموارد الطبيعية المحدودة هنا، فكثرة القرى نجم عنها كثرة الآبار التي عملت على استنزاف المياه الباطنية القليلة حيث تعتمد على فرشات سطحية، وكذلك الغطاء النباتي، كما أدت إلى تدهور المراعي وتدهور التربة الزراعية. ثم إن مقرات القرى شكلت أنوية للتصحر، وبالتالي يمكن القول بأن التقري الفوضوي ساهم في إلحاق الضرر بالأنظمة الإيكولوجية التي تتميز في الأصل في هذه المنطقة بالهشاشة، حيث كلما اشتكى منها عنصر تداعى له سائر العناصر بالتصحر والتدهور.

---

[1] Conférence de haut niveau sur L'eau pour l'agriculture et l'énergie en Afrique : les défis du changement climatique, Syrte, Jamahiriya Arabe Libyenne, 15-17 décembre 2008.

[2] الحالة الراهنة للقطاع الزراعي والرعوي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

4- **المشاكلات العقارية:** ساهم التقري الفوضوي للسكان الذين هم في الأصل بدو رحل، إلى تغير العلاقة بين الإنسان ومجاله، حيث لم يكونوا أثناء حياة الترحال تربطهم علاقة جيدة بمجال محدد(حيث الناس شركاء في ثلاث الماء، والكلأ..). وقد فرضت حياة الاستقرار تحدي جديد حول تقسيم فوائد المجال من موارد مائية ومراعي، أو أراضي صالحة للزراعة وتحديد حمى كل قرية، هذه العوامل مجتمعة كثيرا ما ثارت خلافات بين المجموعات قد تتطور إلى نزاعات بين المجموعات القبلية.

الخاتمة

شهدت العقودالأربعة الماضية نموا سريعا للتجمعات القروية في موريتانيا، حيث بلغ عددهم 8138 تجمعا قرويا حسب إحصاء 2013م. وتعتبر هذه الظاهرة كما سلف نتيجة لعوامل طبيعية كالجفاف والتصحر الذي تعرضت له موريتانيا منذ العقود الأخيرة وكذلك الإقصاء والتهميش الذي تعرض له القطاع الريفي في خطط وبرامج التنمية الموريتانية، وهي أيضا سببا في تعميق حدة الأزمة المجالية الموريتانية، حيث أسهمت الكثرة العددية للقرى وانتشارها بشكل عشوائي في مجال ضيق لايتجاوز 20% من مساحة البلد الخارج عن مجال التصحرإلى تدهور المراعي والأراضي الصالحة للزراعة، بالتالي تدهور الإنتاج الريفي، كما أسهمت في نقص الخدمات والتجهيزات والبنيات التحتية وقلة فرص التنمية في هذه التجمعات القروية، والذي أدى إلى انتشار الفقر والبطالة والأمية في الأوساط الريفية، وتعميق الفروق الجهوية والإقليمية، حيث تعاني الأقاليم التي ينتشر فيها التقري الفوضوي من التهميش والهجرة والنزوح الريفي الكثيف والمستمر خصوصا في أوساط الشباب، كما أدى إلى ترييف المجال بشكل عام، وقد خلق هذا الوضع أيضا مشكلات أحياء الصفيح المنتشرة في المدن الكبرى خصوصا انواكشوط وانواذيبوا. ويلاحظ من المعالجة السابقة أن مسألة التقري الفوضوي ترتبط بسياق مجالي عام لا بد أن تمر معالجتها بمستوين:

- قطري: خلق أقاليم أوجهات تضم عدة ولايات تتميز بإشكاليات محددة للتنمية، وإعادة تقسيم المجال الترابي بشكل يضمن الإندماج المجالي القطري ويحقق التوازن الجهوي؛
- انتهاج سياسة تهيئة مجالريفية تمتلك رؤية متوازنة للتنمية، وتحقق تنسيق التدخلات العمومية في المجال الريفي، وتنمية المدن الوسيطة عن طريق تعزيزالخدمات التعليمية والصحية والطرق بها لكي تستطيع أن تؤطر المجال الريفي من حولها وترفع من جاذبيتها، وإعطاء عواصم الولايات إمكانيات مادية وسلطات أكبر لبسط إشعاعها على الإقليم،

ووضع معيار شفاف لتوزيع البنية التحتية والخدمات يعتمد على الحجم أي حجم التجمعات الريفية، والتضييق على إنشاء قرى جديدة، وتعزيز التوجه نحو تجميع القرى بحيث تقوم الدولة بتوفير كافة البنية التحتية لأي تجميع تقوم به القرى كمبادرة من طرف الواطنين انفسهم مثل تجمع ترمسه ، والبرات.

المـــراجـــع

الأطروحات والكتب

1- أحمد محمد المصطفى، أثر سياسة تهيئة المجال على التحولات الريفية في الولايات الجنوبية والجنوبية الشرقية الموريتانية: حالة ولاية الحوض الشرقي، اطروحة دكتوراه في تهيئة المجال، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، 2017

2- أحمد ولد محمد المصطفى، دراسة انعكاسات مشاريع التهيئة الزراعية على البيئة، الضفة اليمنى للنهر السنغالي، موريتانيا، رسالة ماجستير، جامعة هواري بومدين، كلية علوم الأرض، الجزائر، باب الزوار، 2006.

3- عبدوتي ولد عالي، مدخل إلى الإقتصاد الموريتاني(المسيرة والملامح والمؤشرات)، المركز الموريتاني للدراسات، 2011.

4- سيدي عبد الله ولد المحبوبي، الهجرة والتنمية في موريتانيا: الثنائي الحرج، أطروحة دكتوراه، جامعة تونس، 1996.

المقالات

5- الطاهر مصطفى ولد صالح، محاور التفكير في إشكالية تهيئة المجال بموريتانيا، حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة انواكشوط، العدد الثاني، 1991.

6- محمد بباه ناصر، بعض ملامح التحضر في موريتانيا، حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة انواكشوط، العدد الأول 1990.

التقارير

7- وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، إدارة الإحصاء والتوقعات، الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر 2006-2010.

8- وزارة التنمية الريفية الموريتانية، تقرير عن الحالة الراهنة للقطاع الزراعي الرعوي في موريتانيا 2007.

9- التقرير السنوي لوزارة التنمية الريفية الموريتانية سنة 2010

10- المكتب الوطني للإحصاء، المسح الديمغرافي للظروف المعيشية للسكان 2000.

11-وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، المكتب الوطني للإحصاء، الإسقاطات السكانية (2000-2030).

12- وزارة الداخلية واللامركزية، الكتاب الأبيض للامركزية في موريتانيا .2009

13- وزارة الإقتصاد والمالية، تقرير التنمية البشرية 2005.

المراجع باللغة الفرنسية:

15- Stratégie d'encadrement de la sédentarisation2009rapport final (2009) DATAR .

16-Direction de la climatologie, Les scénarios climatiques en Mauritanie ‹CHANGEMENT CLIMATIQUE, PROCESSUS ET VULNÉRABILITÉ DU PAYS, rapport final2011 .

17- ONS, enquête de démographique de 1965 rapport final.

18- ONS, recensements generales en mauritanie (1977-1988-2000-2013).

الملاحق

جدول رقم1: التطور العددي للتجمعات القروية في المقاطعات والولايات (1988-2000-2013)

المقاطعة والولاية	عدد القرى			عدد السكان		
	1988	2000	2013	1988	2000	2013
أمرج	170	354	631	31584	70089	94559
باسكنو	47	73	111	11453	35734	88432
ديكني	102	200	306	23315	44100	59614
النعمة	99	238	458	38629	63377	87048
ولاتة	11	22	55	2917	11779	13086
تنبدغة	119	228	432	33643	56523	79069
انبيكت لحواض	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	8860
[illegible]	[illegible]	**1115**	**2031**	[illegible]	**281600**	**430668**
عيون العتروس	85	194	337	31711	46273	65237
كويني	151	272	395	33855	71440	92689
تامشكط	65	110	195	16169	30760	39014
الطينطان	148	250	401	36294	63683	97169
[illegible]	[illegible]	**826**	**1328**	[illegible]	**212156**	**294089**
بركيول	98	248	305	31186	62238	79901
بومديد	28	39	43	7904	8704	7917
كرو	28	56	66	22041	31450	44869
كنكوصة	220	368	389	26535	63064	82496
كيفة	105	198	354	53274	76779	110714
[illegible]	[illegible]	**909**	**1157**	[illegible]	**242265**	**325897**
كيهيدي	91	98	134	68331	86836	121726

تامة	78	84	101	29408	45501	68464
بود	268	347	353	56046	77816	102503
ونكل	77	132	127	16141	32558	43224
ركول	514	**661**	**715**	[illegible]	**242711**	**335917**
ك	65	94	196	37875	66262	101512
بابي	43	49	80	19852	3672	37251
كي	98	114	153	48723	63123	72242
قطع لحجار	60	109	157	31385	47288	57672
بان	51	49	54	29708	36663	43600
راكنة	317	**415**	**640**	[illegible]	**247006**	**312277**
تلميت	59	100	137	37350	56560	63193
مسين	40	99	119	16042		
مذرذرة	70	93	235	20935	30424	30441
د الناقة	49	66	140	13135	26254	23698
ركيز	101	157	175	39708	70451	70955
وصو	72	82	95	50122	55554	57726
زارزة	391	**597**	**941**	[illegible]	268220	
جفت	71	154	186	15172	20181	12997
طار	72	91	137	32709	38962	38877
نقيط	14	45	20	5384	6704	6810
ادان	7	16	29	2253	3695	3974
زار	164	**306**	**372**	[illegible]	69542	**62658**
والذيبو	15	38	46	60765	79516	121122
شامي	--	--	46	--	--	2657

[redacted]	**38**	[redacted]	**92**	[redacted]	79516	**123779**
المجرية	109	62	146	22996	36676	41738
تشيت	14	3	22	2243	4627	4349
تيجكجة	127	85	163	31964	35317	34875
[redacted]	**250**	[redacted]	**331**	[redacted]	76620	**80962**
ولد ينجه	136	112	168	29831	49396	68341
سيلبابي	271	194	321	78682	128311	198688
[redacted]	**407**	[redacted]	**489**	[redacted]	177707	**267029**
بيرام قرين	5	1	6	985	2761	3897
فديرك	8	5	7	2534	4431	4715
الزويرات	1	2	1	26069	33929	44649
[redacted]	**14**	[redacted]	**14**	[redacted]	41121	**88361**
اكجوجت	22	13	63	-	11500	19639
[redacted]	**22**	[redacted]	**63**	[redacted]	11500	19639
[redacted]	**1**	[redacted]		[redacted]	558195	958399
[redacted]	**5561**	[redacted]		[redacted]	2508159	3537368

المصدر: أطلس للهجرات والتسيير الإقليمي الموريتاني، جامعة انواكشوط، 1998، ص 24

STRATEGIE D'ENCADREMENT DE LA SEDENTARISATION MAI 2009, ONS 1988-2000-2013, p. 10